

WO/PBC/21/15
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 1 يوليو 2013

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الحادية والعشرون

جنيف، من 9 إلى 13 سبتمبر 2013

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ سياسة اللغات في الويبو

من إعداد الأمانة

مقدمة

1. نظرت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في سياسة اللغات في دورتها لسنتي 2010 و2011. وبعد أن درست الجمعيات القضايا المطروحة وافقت على توصية لجنة البرنامج والميزانية بخصوص الوثيقة WO/PBC/18/15. وترد تلك التوصية في الوثيقة A/49/16 كما يلي:

"28. واستناداً إلى التحليلات الواردة في هذه الوثيقة، تتقدم الأمانة بالاقترحات التالية لتنظر فيها الدول الأعضاء:

(أ) أن تمدد التغطية اللغوية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة (العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية) إلى وثائق اجتماعات هيئات الويبو الرئيسية ولجانها والأفرقة العاملة لديها، فضلاً عن المنشورات الرئيسية والجديدة بطريقة تدريجية تبدأ من سنة 2011 (على النحو المفصل في الباب الثاني أعلاه) ورهنا بالموافقة على الموارد اللازمة المقترحة في مشروع وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013. وستخضع تكلفة التغطية اللغوية لوثائق الأفرقة العاملة إلى تقييم في ضوء التجارب المكتسبة في الفترة 2012-2013 وفي سياق البرنامج والميزانية للفترة 2014-2015؛

(ب) وأن تبحث متطلبات ترجمة موقع الويبو الإلكتروني بمزيد من التفصيل في آن واحد مع إعادة هيكلة هذا الموقع."

2. وقد نظرت الدول الأعضاء في تلك السياسة وأقرت بأن التقليل من طول وثائق العمل من شأنه أن يسهل المداولات، ومن ثمة اعتمدت اقتراح الأمانة بتقليل متوسط طول وثائق العمل. واعتمدت الدول الأعضاء السياسة على أن يكون من المفهوم أن ذلك الحد لن يكون شرطاً إلزامياً بل مبدئياً يسترشد به، وأنه لا ينطبق على الوثائق التي تتسلمها الأمانة

من الدول الأعضاء. وفيما يخص الوثائق الأكبر من المعتاد ووثائق الدعم (الدراسات والاستقصاءات) التي تعد بتكليف من بعض اللجان، أشارت الدول الأعضاء إلى أن تتاح بلغاتها الأصلية فقط مع تلخيص تعدد الأمانة باللغات الست، شرط أن تعد الأمانة ترجمة للنص الكامل بإحدى اللغات الأخرى إذا ما أبدت دولة أو مجموعة من الدول اهتمامها بالحصول على ترجمة إلى تلك اللغة.

تنفيذ السياسة ووقعتها

3. عقب التمديد الأولي للتغطية اللغوية باللغات الست لوثائق اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعة والبيانات الجغرافية في سنة 2011، مدّدت الأمانة التغطية اللغوية ذاتها ابتداء من يناير 2012 إلى لجان الويبو المتبقية. وفي التاريخ نفسه، مُدّدت أيضاً تلك التغطية اللغوية إلى جميع الهيئات الرئيسية لليوبو باستثناء جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات ولجنة الويبو للتنسيق اللتين شملتهما التغطية في سنة 2013.
4. وكان من المتوقع أن يؤدي تمديد التغطية اللغوية إلى زيادة عبء العمل في خدمات اللغات بنسبة 18 بالمائة فيما يخص عدد الصفحات المترجمة. ولمواجهة هذه الزيادة في العمل، اتبعت الأمانة، بطريقة فعالة من حيث التكلفة ومراعية لمعايير الجودة، نهجا من شقين. ففي المقام الأول يقوم النهج على الإقرار بضرورة وجود فريق أساسي من الموظفين لدى المنظمة من خبراء المراجعة والترجمة في كل لغة لإدارة أعمال الترجمة وضمان جودتها وتحديد أولويات العمل وترجمة الوثائق الحساسة وتلبية الاحتياجات الفورية للاجتماعات الجارية. وفي المقام الثاني، يرمي النهج إلى زيادة نسبة أعمال الترجمة الخارجية لتحقيق فعالية أكبر من حيث التكلفة على أن يكون ذلك مقترنا بمعايير مشددة حفاظا على جودة العمل.
5. وفي إطار نموذج العمل الجديد، اقترحت الأمانة زيادة حجم أعمال الترجمة الخارجية من 30 بالمائة في الشنائية 2009/2008 إلى حوالي 45 بالمائة في الشنائية 2013/2012، مما يستوجب زيادة عدد المترجمين الخارجيين. وسعياً إلى ضمان معايير مناسبة للجودة، طُبّق مفهوم "الجودة في المصدر" عبر العمل مع مترجمين أكفاء. وعلاوة على ذلك، بدأ العمل بأدوات تكنولوجيا المعلومات وُدرب الموظفون على استخدام النظام الجديد وذلك بهدف تحسين جودة الترجمة.
6. وفي محاولة للبحث في جميع الأقاليم عن الشركات القادرة على توفير خدمات الترجمة وفقاً لمعايير الويبو، نُشرت دعوة دولية لإبداء الاهتمام بشأن تقديم خدمات الترجمة في السنة الماضية، وأبدت 72 شركة عبر العالم اهتمامها واختيرت شركتان فقط وبادرت الويبو بالاتصال بهما ابتداء من يناير 2013. وفي ضوء الدروس المستخلصة من تلك العملية، أُطلقت دعوة دولية أخرى لإبداء الاهتمام من أجل العمل مع شركات أخرى.
7. وتجرى إعادة هيكلة وتصميم الموقع الإلكتروني لليوبو ومن المتوقع إطلاقه في الربع الثالث من سنة 2013. وينطوي جزء كبير من عملية إعادة الهيكلة على حذف الصفحات القديمة وغير الضرورية وإدخال نصوص وصفحات جديدة، ومن شأن ذلك أن يقلص من عدد الصفحات على الموقع. وحينما يُستكمل الموقع الجديد سيُجرى تقييم للموارد اللازمة لترجمة محتواه إضافة إلى الموارد اللازمة لإتاحة نسخ للموقع بلغات أخرى وصيانة تلك النسخ وتحديثها باستمرار. وستترجم الموضوعات حسب الأولوية. وستوضع خطة عمل بناء على تلك التقييمات.
8. وإلى جانب اعتماد سياسة اللغات، استُعرضت القواعد والممارسات الداخلية وتمت مواءمتها مع روح السياسة التي وافقت عليها الدول الأعضاء. وفيما يخص طول الوثائق، طُلب من المسؤولين عن البرامج الالتزام بإعداد وثائق عمل لا يتجاوز طولها 3 300 كلمة للوثيقة الواحدة (10 صفحات بحسب معايير الأمم المتحدة). وطُلب منهم أيضاً في حال إعداد وثائق دعم طويلة مثل الدراسات والاستقصاءات سواء في الداخل أو بتكليف جهات خارجية بذلك، إعداد ملخصات عملية. وبالنسبة لهذا النوع من الوثائق لن يترجم إلى اللغات الأخرى سوى الملخص العملي. وعلى مسؤولي البرامج كذلك، إذا تعلق الأمر بوثائق محدثة، الإشارة إلى المعلومات المأخوذة من وثائق سابقة.

9. ورغم اتخاذ تدابير لترشيد عبء عمل خدمات اللغات واستيعابه، أدى اعتماد سياسة اللغات إلى زيادة عدد طلبات الترجمة بنسبة 53 بالمائة سنة 2012 مقارنة بسنة 2011. وازداد أيضا طول الوثائق المطلوب ترجمتها. وفيما أن مجموع عدد الكلمات المترجمة في سنة 2011 بلغ 11.93 مليون كلمة (36 161 صفحة بحسب معايير الأمم المتحدة)، ارتفع هذا العدد في سنة 2012 ليصل إلى 18.24 مليون كلمة (55 281 صفحة بحسب معايير الأمم المتحدة). وبما أن عدد المترجمين الموظفين في خدمات اللغات¹ لم يرتفع، أُسند 56 بالمائة من العمل إلى جهات خارجية ليتجاوز بذلك المستوى المتوقع في الشنائية. ويوضح الجدول أدناه مقارنة بين عبء العمل في خدمات اللغات في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011.

أعمال الترجمة التي تقوم بها خدمات اللغات
(وثائق العمل والوثائق الأخرى)

السنة	الترجمة في الداخل		الترجمة في الخارج		المجموع	
	الكلمات	الصفحات	الكلمات	الصفحات	الكلمات	الصفحات
2011	6'587'052	19'961	5'346'224	16'201	11'933'276	36'161
2012	8'024'597	24'317	10'218'414	30'965	18'243'011	55'282
الزيادة	1'437'545	4'356	4'872'190	14'764	6'309'735	19'120

ورغم ارتفاع عدد الكلمات المترجمة في الداخل بنسبة 22 بالمائة فقد تطلّب ارتفاع عبء العمل زيادة الترجمة الخارجية بنسبة 91 بالمائة.

10. وبسبب ارتفاع عبء العمل في سنة 2012 ازدادت النفقات الفعلية للترجمة الخارجية لوثائق العمل وطلبات الترجمة الأخرى لتبلغ 2.70 مليون فرنك سويسري مقارنة بمبلغ 1.41 مليون فرنك سويسري في سنة 2011.

11. ولئن ظلت الأمانة تتخذ جميع التدابير الممكنة لاستيعاب عبء العمل فقد وجدت صعوبة في توسيع نطاق تلك التدابير إلى تقارير اللجان والهيئات الرئيسية التي تتضمن المحاضر الحرفية للجلسات. ويبلغ طول بعض من هذه التقارير 400 صفحة. وفي سنة 2012، صرفت الأمانة مبلغ 1.18 مليون فرنك سويسري على تكاليف الترجمة الخارجية للتقارير الحرفية لاجتماعات اللجان. ويمكن تحقيق وفورات مهمة وتوسيع التغطية اللغوية بست لغات إذا استُعيض عن هذه التقارير الحرفية بمحاضر موجزة لا يتجاوز طولها 30 صفحة مقابل متوسط طول تلك التقارير في سنة 2012 الذي بلغ 194 صفحة. وتعمل الأمانة أيضا على دراسة خيارات أخرى في هذا المضمار.

توسيع نطاق سياسة اللغات

12. أثناء النظر في سياسة اللغات في سنة 2011، تم إقرار تقييم توسيع التغطية اللغوية باللغات الست إلى وثائق الأفرقة العاملة في ضوء التجربة المكتسبة في الشنائية 2012/2013 وفي سياق وثيقة البرنامج والميزانية للشنائية 2014/2015. ومن المتوقع أن يتطلب توسيع التغطية اللغوية تكاليف إضافية قدرها 1.56 مليون فرنك سويسري بناء على تكلفة الترجمة بحسب الوحدة في سنة 2012. ومن المقترح زيادة المبلغ المخصص للبرنامج 27 في وثيقة البرنامج والميزانية للشنائية 2014/2015 بنسبة 7 بالمائة نظرا إلى الزيادة في تكاليف الموظفين بشكل أساسي. وبما أنه سيُطلب من خدمات اللغات معالجة تزايد عبء العمل في ظل الإطار القائم، فسيكون من الصعب أداء مهام إضافية في هذه المرحلة ما لم يتم تحقيق وفورات بنفس المبلغ في ترجمة وثائق أخرى. وبناء على ذلك، من المقترح تأجيل توسيع التغطية اللغوية باللغات الست إلى الأفرقة العاملة في الوقت الحالي والنظر في الموضوع مجددا في سياق وثيقة البرنامج والميزانية للشنائية 2016/2017.

¹ نوقشت مسألة عدد المترجمين في الفقرة 19 من الوثيقة WO/PBC/18/15.

خلاصة وتوصيات

13. أعدت الأمانة هذه الوثيقة للإبلاغ عن تنفيذ سياسة اللغات التي اعتمدها الدول الأعضاء ووقع تلك السياسة التي أدت إلى زيادة في طلبات الترجمة بنسبة 53 بالمائة في غضون سنة واحدة. واتخذت الأمانة تدابير لترشيد عبء العمل واستيعابه وستواصل جهودها لتنفيذها بصرامة أكبر. وبما أن توسيع التغطية اللغوية باللغات الست لتشمل وثائق الأفرقة العاملة سيؤدي إلى زيادة كبيرة في عبء العمل من المقترح تأجيل ذلك التوسيع في هذه المرحلة والنظر في الموضوع مجددا في سياق وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 2017/2016.

14. إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى ما يلي:

"1" أن تحيط علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؛

"2" وأن توصي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو باعتماد الاقتراحات الواردة في الفقرة 13 أعلاه.

[نهاية الوثيقة]